جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

فى موضوع

الأحكام النحوية بين الثبات والتحول

مقدمه الطالب

وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي

بإشراف

أ.د. على محمد أبو المكارم

الأستاذ غير المتفرغ بقسم النحو والصرف والعروض
والعميد الأسبق لكلية دار العلوم – جامعة القاهـــرة

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾

[الرعد : ١٧]

قال النبي ﷺ :

"إِنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امرِئٍ مَا نَوَى"

رواه البخاري في صحيحه

كتاب : بَدْء الوحي

شكر وتقدير

جزى الله عني أستاذيَ الكريم **الدكتور علي أبوالمكارم** خيرَ الجزاء، وأحسنَ إليه، وأجزلَ له العطاء والثواب في الدَّارين، فلولاه لوُئِدَ هذا البحث على أعتاب مجلس القسم؛ إذْ تبنى فكرته، وتصدى للدفاع عنها، وحثني على الإجادة، وأعانني بكثير من المراجع، وزوَّدني بوَصَاتِه الحانية، وما زال هذا هِجِّيراه، ولا غرو فهو ضاربٌ بأطنابه في جذور المكارم، وفيه يصدق قول القائل:

بأْعٌ طويلٌ، يَدٌ علياءُ مَعْ قَدَمٍ ... لها رُسُوخٌ سِوَاهُ مَالَهُ ظَفَرُ

له مكارمُ أخلاقٍ يَسُودُ بها ... أكابرَ العصرِ إنْ طالوا وإنْ فخروا

الباحث

إِهْـــدَاءٌ

لَئِنْ جاز لي أن أُهْديَ هذا العمل، فلن يكون في الورى مَنْ هو أَجْدَرُ من أسرتي الغالية:

إلى أبي العظيم المكافح، وأمي الحبيبة – رحمها الله – ، هذا العمل ثمرةُ دعاءِ الأسحار.

وإلى أخي الأكبر د. شكري، الذي علَّمني الجِدَّ والاجتهاد، وغَرَسَ في قلبي حب العلم، ورسَّخ في يقيني أن بلوغ المكارم منوطٌ بتحمل المكاره، فإليه أهدي الثمرة الثانية من طَرْح غَرْسِه.

وإلى أخي الكبير أ. أحمد، فكثيرًا ما شدَّ من أزري، وحثَّني على الصبر والمثابرة، وطالما ذَكَّرني بقول القائل: لن تنال المجدَ حتى تلعق الصبر.

وإلى أخي م. سعيد، لا يفتأ لسانه يلهجُ بالدعاء، ويُلِحُّ بالرجاء، وأغلب ظني أن الله قد فتح لي بدعائه كلَّ مُغْلق.

وإلى شقيقتيَّ الكريمتين ، إذْ إنني بفضل دعائهما، وفيْض برِّهما، قد سكنت نفسي، واسترجعت طيفًا من شفقة أمي – رحمها الله – .

وإلى زوجتي الحبيبة .. التي أستظل بفْيءِ حُنُوِّها، فكم تحمَّلَتْ، وذلَّلتْ، وأعانَتْ بكل ما استطاعت.

وإلى وَلَدَيَّ الحبيبيْن .. خالد والبراء.. رَبِّ اجعلهما قرة عين، وانفع بهما الإسلام.

الباحث

هذه الدراسة

تمت مناقشتها – بمَنِّ الله – يوم الأربعاء ٤ من شوال ١٤٣٣هـ الموافق ٢٢ من أغسطس ٢٠١٢م علانيةً بقاعة أحمد زكي يماني ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، في تمام الساعة الحادية عشرة صباحًا ، وتكوَّنت لجنة المناقشة من:

أ. د. علي محمد أبوالمكارم — مشرفًا

أ.د. محمد أحمد العمروسي — مناقشًا

أستاذ اللغويات والعميد السابق بكلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

أ.د. محمد جمال صقر — مناقشًا

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

وقد قررت لجنة المناقشة بالإجماع:

منح الطالب درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة.

مُقَدِّمَـــــةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير البرية أجمعين، ورضوان الله على صحابته وأتباعه الغرِّ الميامين، وعلى علماء أمتنا الراشدين المرشِدين. ياذا المَنِّ أنت أولى بيَ مِنِّي؛ فأعِنِّي يا مُعين.

أما بعدُ، فهذه الدراسة – التي أرجو الله أن يكتب لها القبول – كانت فكرةً وجَّهني أستاذي د. علي أبوالمكارم إلى دراسة جوانبها، وحثني على بلورة الفكرة في عملٍ علمي يتناول «الأحكام النحوية بين الثبات والتحول»، للوقوف على أحكام النحاة، ودورها في التقنين والتنظير اللغوي، وما ترتب على ذلك من قواعد وضوابط لابد من الالتزام بها، وما يرتبط بهذا الجانب من شذوذ لغات أو لهجات خالفت هذا التقنين الذي يتسم بالثبات، بناءً على ما هو مطرد أو غالب أو شائع في كلام العرب، وكذا دراسة كيفية تحول الأحكام النوعية من وجوبٍ إلى جوازٍ مثلاً، أو من وجوبٍ إلى امتناع، أو ما شابَهَ ذلك.

وثمة أسباب كانت دافعًا إلى تلقف هذه الفكرة، وإعدادها بحثًا علميًّا، وتتمثل بعض هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: هذا الموضوع يتيح للباحث الاطلاع على كمٍّ لا بأس به من الدراسات التي تتصل اتصالاً وثيقًا بالتراث النحوي، والتعامل عن كَثَبٍ مع أفكار النحاة، ومناقشتها بموضوعية.

ثانيًا: رغبة الباحث في جمع الأحكام النحوية، وتصنيفها في دراسة واحدة؛ لتُيَسِّرَ للقارئ رؤية مكتملة لهذه الأحكام النحوية بشِقِّيْها: الكَمِّي، والنَّوْعِي.

ثالثًا: تتبُّع المنهج الاستقرائي لدى النحاة، لبيان أثر هذا المنهج في إصدار أحكامهم، بَدْءًا من عبدالله بن أبي إسحاق الخضرميِّ، وانتهاءً بجلال الدين السيوطيِّ.

رابعًا: بيان أثر الأحكام الكمية من: اطرادٍ، وشذوذٍ، وقِلَّةٍ، في الأحكام النوعية من: وجوبٍ، وجوازٍ، ومنعٍ، وحُسْنٍ، وقُبْحٍ.

خامسًا: الاطلاع على آراء النحاة المعاصرين في قضايا أصولية ترتبط بالأحكام، من ذلك آراؤهم في قضية الاطراد والشذوذ، وحد الكثرة وحد القلة، وما يتعلق بذلك من السماع والقياس.

سادسًا: محاولة استنباط مظاهر التحول في أحكام النحاة، وحصر أسباب هذا التحول، وهو ما يمكن تحقيقه مع الانتهاء من الدراسة.

ولقد عُنِي بعض الباحثين بدراسة الأحكام النحوية، وأفردوا لها دراسات وأبحاثًا مستقلة، وكان من بين هذه الدراسات والأبحاث المنشورة مثلاً:

- **«الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين» د. محمد أحمد العمروسي.**
- **«الأحكام النحوية في آيات الأحكام» د. آمال برَّاك.**
- **«الوجوب والجواز في الأحكام النحوية» د. يوسف أحمد جاد.**
- **«الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى» د. مراجع عبدالقادر.**
- **«الممنوع في النحو العربي» د. أمل إبراهيم جمعة.**
- **«ظاهرة القبح في كتاب سيبويه» د. أحمد عبداللاه عوض.**
- **«القبيح عند سيبويه دراسة تفسيرية» د. فريدة حسن معاجيني.**

وثمة مصنفات لبعض الأساتذة من النحويين المعاصرين تناولت أحكام النحاة بالدراسة والنقد، من ذلك مثلاً:

- **«اللغة والنحو بين القديم والحديث» أ. عباس حسن.**
- **«المدخل إلى دراسة النحو العربي»، و«تقويم الفكر النحوي»، و«أصول التفكير النحوي» أ. د. علي أبو المكارم.**
- **«الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب» أ. د. تمام حسان.**

وغير ذلك كثيرٌ من الدراسات والمصنفات التي تناولت الأحكام النحوية بالدراسة، وهي دراسات في مُجْملها تمثل إسهامات إيجابية في الدرس النحويِّ؛ فقد تنوعت جهود أصحابها – جزاهم الله خيرًا – وتكاملت، فكان من بينهم من قام بمحاولة إحصائية للمسائل التي حكم فيها بالجواز، على نحو ما فعل صاحب «الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى»، وهناك مَنْ حاول استنتاج وصياغة الأسباب المؤثرة في الحكم بالمنع على نحو ما تجده في «الممنوع في النحو العربي»، وثمة مَن نَقَدَ تقسيم الأحكام الكمية كما هو الحال في «أصول التفكير النحوي».

ولقد أفدتُ كثيرًا من هذه الدراسات في إعداد هذا البحث، وحاولتُ جاهدًا أن أقدم فيه جديدًا يتسق مع هذه الدراسات، ويتضافر مع ما قام به مصنفوها من جهود، فقمت بما يلي:

أولاً: جمع الأحكام النحوية كلها في هذه الدراسة، وتصنيفها صنفيْن: أحكام كمية، وأخرى نوعية، وهو ما تفردت به هذه الدراسة؛ إذ إن كل دراسة من الدراسات السالف ذكرها لم تتناول من أحكام النحاة بالدرس سوى حكمٍ، أو اثنيْن على الأكثر، ولم يكن من بينها الحكم بالحسن عند النحاة.

ثانيًا: تحديد السبيل التي سلكها النحاة في إصدار الأحكام.

ثالثًا: بيان العوامل المؤثرة في الوجوب والامتناع، وتقسيمها إلى عوامل لفظية، وأخرى معنوية.

رابعًا: استخلاص المقومات التي يختص بها كل حكم من الأحكام الثمانية، وهي مقومات تحدد الصفات المميزة لكل حكم، وماهيته، وهو ما لم تعرض له أي دراسة من الدراسات التي اطلعت عليها.

خامسًا: إحصاء بعض الظواهر اللغوية التي اتسمت بحكمٍ ما، ومحاولة حسابها بنسب مئوية تقريبية، من خلال تتبعها في المعربات والمبنيات.

سادسًا: إيضاح الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمصطلحات التي تتصل بالأحكام النحوية، فضْلاً عن اقتراح تعريفات اصطلاحية لبعض الأحكام التي لم يُذْكر لها تعريف في معاجم الاصطلاحات، من ذلك: القليل، والقبيح، والحَسَن.

سابعًا: بيان أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بين بعض الأحكام، ولا سيما ما يُتَوَهَّمُ اتحاد دلالته، على نحو ما يُتَوَهَّمُ بين: القلة والضعف، والشذوذ والندرة، والقبح والرداءة، والقبح والمنع.

ثامنًا: دراسة أثر العلوم الإغريقية، والأصول الفقهية في أحكام النحاة، ومدى تأثر النحويين بها في قضاياهم، وأصولهم، وتقسيماتهم الشكلية.

ومن ثمَّ فقد التزمت بالمنهج الوصفي التحليلي في أكثر المباحث، ويتجلى ذلك في الوقوف على آراء النحاة، وتحليلها، وإبداء رأي الباحث في بعض المسائل، وعمل بعض الإحصائيات. وثمة منهج آخر اتبعته في بعض المباحث، وهو المنهج الاستقرائي، ولا سيما في الفصل الأخير من الدراسة، وقمت فيه بتتبع آراء النحاة في المسألة الواحدة عبر قرون مختلفة، وكان هذا الاستقراء الذي قمت استقراءً ناقصًا؛ إذْ إنني لم أتتبع آراء جميع النحاة، وإنما اقتصر الأمر على تقديم نماذج مختلفة، من قرون مختلفة.

وكان من أَجَلِّ الصعوبات التي واجهها الباحث هو كيفية استخلاص مقومات الأحكام من خلال المسائل النحوية، والظواهر اللغوية، وآراء النحاة، فضْلاً عن صعوبة تحديد الأنماط لبعض الأحكام، وخاصة القبح، والحُسْن؛ فقد اقتصرت دراسة السابقين – مما اطلعتُ عليه – للقبح حكمًا نحويًّا على كتاب سيبويْه نموذجًا، وأما هذه الدراسة فإنها تُعْنى بدراسة هذا الحكم عند جُلِّ النحاة، أما الحسن فلم أهتدِ إلى دراسة فيه، أو بحث خُصِّص لدراسته. فتطلب الأمر من الباحث تتبع الحكم عند أكثر من نحويٍّ، والرويَّة في فهم رأي كل نحوي، ومحاولة الربط بين هذه الآراء لتكوين خطوط عريضة تمثل المقومات، والأنماط، والمؤثرات، وتحديد نوعية هذه المؤثرات.

وبعدُ، فقد جاءت الدراسة مكونةً من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، ثم جاءت الفهارسُ، وثَبَت المصادر والمراجع عقيب ذلك، ثم أردفتها بملخصٍ يسير لموضوع البحث باللغتيْن: العربية والإنجليزية.

وقد جاءت **المقدمة** متضمنةً النقاط التالية:

- أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة.
- أهم المصنفات والدراسات التي كان لها السبق في طرح هذا الموضوع، وتناوله بالدرس.
- ما تفرَّد به الباحث في دراسته، والمنهج الذي اتبعه.
- الصعوبات التي واجهته، وكيفية التغلب عليها.
- بيان بمكونات البحث، وتقسيماته.

أما **التمهيد** فقد تناول «**الوظيفة النحوية وتصنيف الأحكام في التراث النحوي**»، واختص بمناقشته قضيتيْن هما:

- **الأولى: وظيفة النحو.**
- **الأخرى: تصنيف الأحكام النحوية، والمعايير الموضوعة لهذا التصنيف.**

وقد توقف الباحث في التمهيد أمام بعض المصطلحات ليبين دلالتها اللغوية المعجمية، ودلالتها الاصطلاحية، من أمثلة ذلك: الحكم، والثبات، والتحول، والشرط النحوي.

أما فصول البحث فهي ثلاثة فصول مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: «الأحكام الكمية: أنماطها ومقوماتها»:

وقد وقع في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: «الاطراد».**
- **المبحث الثاني: «الشذوذ».**
- **المبحث الثالث: «القِلَّة».**

ولقد التزمت منهجًا واحدًا في أسلوب التناول في كل مبحث من المباحث الثلاثة؛ إذ عرضتُ لكل مصطلح لغة واصطلاحًا، ثم قمت بإيضاح أضْرُب كل حكم، ومقوماته، واختصصتُ الاطراد والشذوذ بسوْق نماذج من آراء الأساتذة المعاصرين فيهما، باعتبار اختلافات البصريين والكوفيين فيما يتعلق بالكم المنصوص عليه في اطراد الشاهد أو شذوذه، وكان من هذه النماذج المعبرة عن آراء النحويين

المعاصرين فيما ذهب إليه القدامى، رأي كل من: أ. عباس حسن، وأ. د. علي أبو المكـــارم، وبيَّنْـــتُ أوجه الاتفاق وكذا أوجه الاختلاف بين رأيَيْهما، وما يراه الباحث في مذهبهما.

الفصل الثاني: «الأحكام النوعية: أنماطها ومقوماتها»:

وقد جاء هذا الفصل موزعًا في خمسة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: «الوجوب في النحو العربي»:**

وأهم ما اشتمل عليه هذا المبحث: هو تعريف الواجب لغةً واصطلاحًا، ثم المؤثرات فـــي الحكـــم بالوجوب، وهي نوعان: لفظية، ومعنوية، ثم مقومات الوجوب.

- **المبحث الثاني: «الجواز النحوي»:**

ويتضمَّن الجزئيات التالية: تعريف الجائز لغةً واصطلاحًا، وأنماط الجواز، إحصائية للمسائل التي حُكِمَ فيها بالجواز، ثم مقومات الجواز.

- **المبحث الثالث: «المنع في النحو العربي»:**

وتناول بالدرس: تعريف المنع لغةً واصطلاحًا، والفرق بين الشاذ والممنوع، ثم الأسباب اللفظيـــة والأسباب المعنوية التي استند إليها النحاة في الحكم بالمنع على بعض الظواهر، وعلاقة المنع النحوي بالخلاف اللهجي، ومقومات المنع.

- **المبحث الرابع: «الحُسْنُ النحوي»:**

وأهم النقاط التي تعاطاها هذا المبحث هي: تعريف الحُسْن لغةً واصطلاحًا، وأَضْـــرُب الحـــسن، ونماذج لكل ضربٍ من آراء النحاة، ثم مقومات الحسن.

- **المبحث الخامس: «الحكم بالقبح في النحو العربي»:**

ويتضمن هذا البحث: تعريف القبح لغةً واصطلاحًا، وأنماط القبح النحوي، والفروق بين الـــرداءة والقبح، ونماذج للمسائل التي حكم فيها النحاة بالقبح، وما افترق فيه القبيح عن الشاذ، ثم اقتراح تعريفٍ للقبح في النحو العربي، وخُتِم هذا المبحث بمقومات القبح.

الفصل الثالث: «علوم أثرت في الفكر والحكم النحوي»:

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، ثلاثةٌ منها تتناول هذه العلوم، ورابعها يتناول المنهج العلمي المشترك بين هذه العلوم، وعلم النحو العربي، فجاءت على النحو التالي:

- **المبحث الأول: «أصول الفقه».**
- **المبحث الثاني: «الفلسفة والمنطق».**

- **المبحث الثالث: «علم الكلام».**

وقد اشتمل كل مبحث من هذه المباحث على نقاط أساسية هي: مجالات التأثير في النحو، والأصول المشتركة بين كل علمٍ منها وعلم النحو العربي، من أصولٍ سماعية، وأخرى قياسية.

- **المبحث الرابع: «أثر الاستقراء في أحكام النحاة»:**

وفي هذا المبحث تناول الباحث بالدراسة: تعريف الاستقراء لغةً واصطلاحًا، والفارق بين المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي، وأنواع الاستقراء، ثم أثره في أحكام النحاة، وقد حاولت ان أُمَثِّل بنماذج من آرائهم، وراعيْتُ في هذه النماذج الترتيب الزمني؛ فقد بدأت بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي [ت: ١١٧هـ]، ثم سيبويه [ت: ١٨٠هـ]، ثم المبرد [ت: ٢٨٥هـ]، فالزجاج [ت: ٣١٦هـ]، والزجاجي [ت: ٣٣٧هـ]، ثم ابن جني [ت: ٣٩٢هـ]، ثم ابن مالك [٦٧٢هـ]، ثم ختمت بالسيوطي [ت: ٩١١هـ].

وكان ختام هذا المبحث هو الوقوف عند الاستدراكات على استقراءات النحاة، ثم الحلول المقترحة لتفادي إشكاليات الاستقراء.

وقد خصص الباحث الخاتمة لرصد النتائج التي توصَّل إليها من خلال هذه الدراسة، ولا سيما ما يتصل بتقويم بعض أحكام النحاة، وما رصده من مجمل دراسة الأحكام فيما يتعلق بتحوّلها عمَّا أقره النحاة، وبيان مظاهر هذا التحول، وأسبابه.

وبَعْدُ، فهذا ما كان من جهْدٍ، وعلى الله القبول، وأرجوه جلَّ في علاه أن يُثَقِّل به موازين، وأن ينفع به طلاب العلم، وألاَّ أكون فيما قدَّمْتُ كحاطب ليْلٍ يجمع الخزف والصَّدَف، فكم كنتُ حريصًا على أن يخرج العمل في صورة طيبة نافعة، فإن أكن قد أصبْتُ فتلك بُغْيَتي، وذاك مَنٌّ مِنَ الله الكريم، وإنْ كان ثمة قُصُورٌ أو زَلَلٌ، فتلك سُنَّةٌ مِيتَاءٌ، لابد لعقول البشر بنقصها أن تغشاها، ولله دَرُّ النابغة حين أنشد:

ولستَ بُمستَبقٍ أخًا لا تَلُمُّه ... على شَعَثٍ، أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟[1]

فاللهمَّ اغفر واعصم من الخَلَل، وصلِّ وسلم على النبيِّ المعصوم، ما ذَرَّ شارقٌ، أو لاح كوكبٌ. آمين.

---

(1) البيت من الطويل للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها: «أتاني أبَيْتَ اللعنَ» ، انظر ديوان النابغة: ٢٥ ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

الوظيفة النحوية

و تصنيف الأحكام في التراث النحوي

تمهيـــد

لمَّا كانت أفضل العلوم تلك التي قُصِدَتْ لمعرفة كتاب الله، واستِكْنَاهِ غريبه، وإعراب لفظِه، حازتْ علومُ اللغة قصب السبق، وتبوأت مكانة تجعلها خليقة للقيام بأدوارها المنوطة بها.

وعلوم اللغة عمومًا يُكْمل بعضها بعضًا، وهي درجات متتاليات على النحو التالي[1]:

الأول: يبحث عن ألفاظ اللغة من حيث بناؤها، ومشتقاتها، وتركيبها، وإعرابها، وأوجه استعمالها حقيقةً أو مجازًا لمقاصد في التعبير.

الثاني: يبحث عن تاريخ تلك الألفاظ، وتنوعها، ودلالتها مع ما طرأ عليها من التغيير؛ بتجريد بسيطها، وحل مركبها، وهذا ربما صحت تسميته «علم اللغة أو فلسفتها»، وبموجبه ترد ألفاظ كل لغة على أصولها.

الثالث: مقابلة هذه الأصول من لغات مختلفة، وردها إلى أصول قليلة مشتركة، وهذا ما يسمى بعلم «مقابلة اللغات»، وبواسطته يمكن تقسيم الأصول اللغوية إلى رتب وعائلات.

الرابع: يبحث عن كيفية توصل الإنسان إلى أصول اللغة، ودراسة أطوارها ومراحلها، وهو ما يسمى بعلم «تاريخ اللغة».

ووسْطَ هذا الزخم من علوم اللغة ينماز علم النحو، وهو من أجلِّها قَدْرًا؛ إذْ به يُقرأ كتاب الله، وتروى أشعار العرب وأخبارهم وأيامهم، وبه يُقَوَّمُ اللسانُ، قال الشاعر:

النَّحْوُ يَبْسُطُ من لسانِ الأَلْكَنِ ... والمَرْءُ تُكْرِمُهُ إذا لم يَلْحَنِ
وإذا طَلَبْتَ من العلوم أَجَلَّها ... فأجلُّها منها مقيمُ الأَلْسُنِ [2].

ولقد نشأ علم النحو بدافعٍ من إحساس أربابه بالاغتراب اللغوي – إنْ جاز التعبير – إذ يُرْوَى «أن رجلاً قال لبعض العلماء: أسألك عن شيءٍ من الغريب – أي غريب اللغة –، فقال: هو كلام القوم، وإنما أنت وأمثالك فيه غرباء»[3]، فبعدما كان قدامى العرب، ومَنْ جاء بعدهم من الرعيل الأول في صدر الإسلام ينطقون اللغة مُعْرَبَةً طبْعًا، دون تنظير أو تقعيد يُرْجَعُ إليه، صار الأمر مختلفًا ، بعدما اختلط العرب بالعجم، وفسدت الألسن؛ فقد بات الأمر مُلِحًّا لبناء علم له أصوله، ومن ثَمَّ نشأ هذه العلم الجليل.

---

(١) (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية) جرجي زيدان: ٥١-٥٤، دار الهلال، ١٩٦٩م.

(٢) البيتان من الكامل التام، عزاهما المبرد في (الكامل) لإسحاق بن خلف، وروى عجز البيت الأول في (الفاضل): «والمرءُ تُعْظِمه» بدلاً من «تكرمه»، انظر: (الكامل في اللغة والأدب) للمبرد: ٤٨/٢، تح. د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٩٩م، و(الفاضل) للمبرد: ٤، تح. د. عبدالعزيز الميمني، دار الكتب والوثائق الوثائق القومية، ٢٠١٠م.

(٣) الفاضل: ٥.

وقد رويت في أسباب نشأته، وعلى يدِ مَنْ نشأ، رواياتٌ عِدَّة، جُلُّها يؤكد أن أبا الأسود الدؤلي [١] هو من ابتنى أبوابه الأولى، فقد قيل عنه: «كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها ... وإنما كان ذلك حينما اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقية، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجوه الناس؛ فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف إليه، وحروف الرفع والنصب، والجر، والجزم»[٢].

وأيًّا كانت ظروف النشأة، فإن النحو أصبح علمًا له وظيفته، وأحكامه، وخصائصه التي من أهمها خصيصة الإعراب «الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعْرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت»[٣]، وليست للعربية فحسب هذه الخصيصة، بل الإعراب من خصائص اللغات السامية كلها، إلا أن للعربية تفردًا فيه، أشار إليه المستشرقون؛ وها هوذا (برجشتراسر)[٤] يقول: «والإعراب ساميُّ الأصل، تشترك فيه اللغة الأكدية، وفي بعض الحبشية، ونجد آثارًا منه في غيرها أيضًا، غير أن اللغة العربية ابتدعت فيه شيئيْن: الأول: إعراب الخبر والمضاف، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها، والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء، وتتفرد بذلك عن غيرها»[٥].

---

(١) هو أبوالأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، أول من رسم للناس النحو، وأول من نَقَطَ المصحف نَقْطَ إعراب، توفي سنة ٦٩هـ بطاعون جارف. انظر: (مراتب اللغويين) لأبي الطيب اللغوي: ٦، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م، و(أخبار النحويين البصريين) لأبي سعيد السيرافي: ٣٣، تح. د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥م، و(طبقات النحويين اللغويين) لأبي بكر محمد الزُّبيدي: ٢١، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧م، و(بغية الوعاة) للسيوطي: ٦٧/٢، تح. مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

(٢) (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجمحي: ١٢/١، تح. محمود محمد شاكر، دار المدني – جَدَّة، ١٩٧٤، ويُلاحظ في نص ابن سلاَّم قوله: «حروف الرفع» لعله يعني الحروف التي لا تؤثر فيما بعدها بنصبٍ أو جزمٍ أو جرٍّ؛ إذْ ليس ثمة ما يُعْرف بحروف الرفع.

(٣) (الصاحبي في فقه اللغة) لأبي الحسن أحمد بن فارس: ٧٦، تح. السيد أحمد صقر، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة – مصر، ٢٠٠٣م.

(٤) مستشرق ألماني، ولد سنة ١٨٨٦م، تعلم في جامعة (ليبتسك) علم اللغة، ثم تفرَّغ لدراسة اللغات السامية، وتتلمذ على يد فيشر، واستقدمته الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م لإلقاء محاضرات في علم اللغة، وأهم مؤلفاته: التطور النحوي للغة العربية، والمدخل إلى اللغات السامية. توفي ١٩٣٣م. انظر: (موسوعة المستشرقين) لعبدالرحمن بدوي: ٨٥، طبعة وزارة الثقافة – الأردن، ٢٠١١م.

(٥) (التطور النحوي للغة العربية) لبرجشتراسر: ٧٥، وهو مجموعة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، المركز العربي للبحث والنشر – القاهرة، ١٩٨٦م، طبعة مصورة عن طبعة محمد حمدي البكري سنة ١٩٢٩م.

والحركة الإعرابية هي مطيَّة الكلمة؛ إذْ بها يُفصح عن المعاني المنشودة، وبها يتم توجيه التراكيب، وهذه الحركة لها أثرها الفعَّال في المعاني بغض النظر عن كون ظاهرة التصرف الإعرابي تشمل شطريْن من الحركات: الأول متغيِّرٌ في المعربات، والآخر ثابتٌ في المبنيات، وقد ذهب السيوطي [١] إلى أن بعض العلماء أجازوا «أن تكون العربُ قد نطقت أولاً بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نُقل معربًا، فتُكُلِّم به»[٢]، ولعل السيوطي يشير بذلك إلى ما ذهب إليه أسلافه من النحاة، من أن الإعراب جاء في مرحلة تالية بعد نطق الكلام، فالزجاجيُّ [٣] مثلاً يقول: «إن الكلام سبيله أن يكون سابقًا للإعراب؛ لأنَّا قد نرى الكلام في حالٍ غير معربٍ ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج، ومعناه في ذاته غيرُ معدوم»[٤]، ولكن مع اشتباه المعاني، جاءتْ الحركة الإعرابية أو العلامة فارقةً بين المعاني المشتبهة في نصوص اللغة، ولاسيما التراثية، سواء أكانت نثرًا أم شعرًا، ففي الشعر الجاهلي – وهو أقدم نصوص اللغة التي بين أيدينا – قامت بدورٍ دلالي مهم، فأصبحت «مطردة كاملة السلطات، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل القواعد التصرف الإعرابيِّ، بحيث إذا اضطربت الحركة فيها اضطربت هذه القضائد فنيًّا، وتخلخلت – في الوقت نفسه – تراكيبها، وتناقضت معانيها»[٥].

هذا عن خصيصة الإعراب بإيجاز، أمَّا ما يتعلق بالوظيفة النحوية، والأحكام النحوية، فقد تعاطى النحاة الوظيفة النحوية بكلام كثير في مفتتح بعض المصنفات، واختلفت آراؤهم – غالبًا – في تحديد الوظيفة النحوية، أما الأحكام النحوية فقلَّ من تناولها بكلام أو تفصيل، وقد اقتصر الأمر على بعض الإشارات، وهو ما سأبينه في موضعه، على أنني سأبدأ أولاً بالحديث عن الوظيفة النحوية، مكتفيًا

---

(١) هو أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين، تلقف مشايخ عصره في كل فن، وله مصنفات في كل فن، لزم محيي الدين الكافيجي، وطوَّف في البلاد، وله أكثر من ٣٠٠ مصنف، منها: المزهر، والاشتباه والنظائر، والاقتراح، والهمع، ترجم لنفسه في كتابه (حسن المحاضرة)، توفي بالقاهرة سنة ٩١١هـ. انظر: (حسن المحاضرة): ٢٨٩/١ – ٢٩٧، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، و(نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للشيخ محمد الطنطاوي: ٢٩١، دار المعارف، ط٣، ٢٠٠٥م.

(٢) (الأشباه والنظائر) للسيوطي: ١٨٣/١، تح. د. عبدالعال سالم مكرم، طبعة عالم الكتب، ط٣، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٣) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، سمع من ابن السراج والأخفش الصغير، ولازم الزجاج، وإليه نُسِب، أقام ببغداد، وتوفي بطبرية بدمشق سنة ٣٣٧هـ، وله من المصنفات: الجمل، والكافي. انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، الفهرست: ٨٧، (إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطي: ١٦٠/٢، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، وبغية الوعاة: ١١١/٢.

(٤) (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي: ٦٧، تح. د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

(٥) (الظواهر اللغوية في التراث النحوي) د. علي أبو المكارم: ٣٩، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م.